



و من مرقط علی السیاق

بصره فی الحوائج سیر لایعنی علی



لایعنی علی السیاق

بصره فی الحوائج سیر لایعنی علی

بسم الرحمن الرحيم

قوله الظاهر من كلامهم انه قول بوجود ثلثة ابدل ما افاده التارخ قدس سره
بقوله كما يدل عليه خبره بالاكشاف اذ الاكشاف هو الادراك والتصديق قسم منه ما حقيقة
باعتبار اية من لواحقه لا الوقوع واللا وقوع لانها من اقسام المعلوم فارادتها على جعل الاكشاف
معنى الكشف واضافته الى الاتحاد من جهة حقيقة لا يخلو من التاويل والثاني قوله بنسبته
انما تدخل في متعلق الحكم اذ المراد منه هو التصديق واردة احد ما عن احد القولين والاخر
عن الاخر لا يخفى عن انتشار الانظام في اسلوب الكلام والثالث ان المصريح في مبدء
المراد من التصديق والحكم تأكيد حال ما سبق في تقسيم العلم ان كان ادعانا للتجربة
فتصديق وحكم حيث اوردوا ان حصصا التصديق والحكم منه او فلهذا يتوهم انه لا فائدة
عادفة فقط الحكم لو كان المراد منه التصديق لان المناسب ان يقال التصديق هو الحكم
كما قال ابن الحاجب في المعاني فلهذا فاعل هو وادناه لو كان المراد من حكم التصديق يرمع عليه

بالاتحاد الذي هو النسبة الثابتة النجدة التي هي جزئية القضية وهو في الحلف كما سيأتي قول لك ان
ان المراد من اللاتحاد ما لا يوافق له بل المعنى الاجمالي الذي يتضمن على نحوين ولعل قول الشارح
وعلمانه قدس سره متعلقه عند المصراع وقع دفعا لهذا التوهم واجاب المورد عن هذا لا يرد
نوعين الاول ان يقال ان المراد انكشاف الارين من حيث الاتحاد كما يدل عليه دفعه والتسمية
على ان تعلق الانكشاف بالارين موقوف على الاتحاد وقال انكشاف الاتحاد والثاني الحكم
الاجمالي متعلق بالنسبة والكلام فيما بعد في الحكم المنطوق اقوال انهما غير صحيحين اما الاول فاما الاول
لاذ ان اراد بقوله من حيث الاتحاد تعليل الانكشاف كما يدل عليه قوله متعلق الانكشاف
سوقوف على الاتحاد فمناف لقوله والنسبة انما تدخل في متعلق الحكم بالنتيجة اه لا في فهم من
دخول النسبة في المتعلق بالنتيجة ومن ذلك عدم دخولها مطلقا وان اراد تقييده بالارين
بعض انهما مستثانان حالة الاتحاد بها فرجع الى ما مال به بعض الاذكياء وهذا مخالف لما في الحاشية
الهيئية حيث يظهر محض ان ما اتوا به هو مخارجه الحق في العلوم ميراثا والاداء وتقييده الانكشاف
وتعليل بالارين كما ترى وتامنا لان نخط من في بالارين يلبس من اضافة الانكشاف الى الارين
ولو وقعت العبارة بدونه ساعدته كما لا يخفى على من لا ادنى سعة في العربية والاشاني فلا تحكم لا
يجاز انما من ان تقوم مع ان الاجمالي اليق واهرى بالاتفاق على دخول النسبة في متعلق قوله
ومتعلقه عند المصراع اه فيد انشأه الى ان الحكم مطلقا عند تعلق الاتحاد كما يدل عليه قوله
نينا بعد وهو المتعلق بالانها والهيئة الترتيبية وهو الاتحاد فهو بصورة واحدة مجمعة الى صورة
مشتركة او مجموع القضية المنطوقه بالليظ البصر الى الاول في الاجمالي والثاني في التفصيل وسف
كلمة او انشأه الى ان الاجمالي والتفصيل كما انها متغايران بحسب المقصود متغايران بحسب المتعلق
متعلق الاول لا يلزم ان يكون متعلقا للثاني اذ المتغير في التفصيل قبل الاجمالي كقولهم الا ان فيه

بالفضل التفصيل قوله كل ما كان يحصل له ما كان يتوهم ان يتوهم ان التصديق لا يمكن متعلقا
عند المصراع ان المعنى الاجمالي المبرر لا يحاد فيكون حكمه الاجمالي والتفصيل مواءمة تسمية احد ما
بالاجمالي والاخر بالتفصيل ومع ان حصول الاجمال تصوير على نحو الاول ان يحصل الاجمال دفعة واحدة
ان يحصل بان كل الصور المتعددة ولا تلاحظ لمخاطبات متعددة والتفصيل في متعلق بهذا الاحمال
بشيء اجماليا اذ ليس النسبة الى التفصيل اصلا وانما في ان يحصل بعد حصول الصور المتكررة والمخاطبات
للمخاطبات كثيرة مخصصة والمعلوم بهذا الاجمال تسمى تفصيلا اذ لا نسبة الى التفصيل وهذا القدر يكفي
للمناسبة فاستدعاء الحكم النقطي للصور المتكررة ليس بالذات بل بوظيفة متعلقة فلا مستبعد متكررة لا
لانه فيه كثرة بالفعل بل لان حصوله بعد حصولها وهو بذاته بسيط اذ هو من الكيفيات النفسانية
فلا كثرة فيه ولا في متعلقه وليعلم ان الحكم لما لم يكن عند المص متعلقا الا بالاجمال المبرر بالاجمال
شلا وكان حصوله من غير اربعين الذين المذكورين في كتابها انما فيكون التقييم على ما هو صحيح
يريب غيره كما هو موضح في شرح الاشتاذا العذبة روح البدو وهو يكون من غير اربعين الذين المذكورين
فلا يصح ما قيل في بعض الشروح انه لم يقل بحرف الترويد لعدم الجزم بالمحصر مع ان السكون
في معرض البيان في هذا المحر قوله تفضل المقام اه اعلم ان التصديق متعلق بمفهوم التفصيل
المركب منها او بالموضوع المحول حال كون النسبة ابطلة او بالموضوع حال كونه مرتبطا بالمحول او
العكس وبالنسبة اربطة من حيث هي كك او ملاحظة بالحيظ المستقل او بالمعنى الاجمالي فهما
بمعنى المحدود والقول بهذا كما ترى فانه يقتضيه الاتحاد بالذات من المقولات التسمية
وصحة الحمل بين النسبة وبين طرفيها او معنى الامور المتعددة الملاحظة لمخاطبات وصدق في معنى البسيط
المنحل اليها فان تفتت الاحتمالات الى التسعة لكن الشايع العلامة قدس سره لم تعرض للنسبة
والرابع وان كان واجب التعرض بالنظر الى الاحتمال المذكور بعد ذلك وان رابع من نتائج

الا ستاذن العلامة قدس سره واليه المثل من محملات المحقق الطوسي مع انه ليس الغرض انحصار
 الاحتمالات انحصاراً بل المقصد بيان ما ذهب اليه واسباب ذلك فلا يخفى ان الاحتمالات تزداد
 من التسامع ايضا فاقول قولكم كما هو متعارف بعض الما ذكرها حيث قال في طائفة الرسائل العظيمة
 المعهولة في التصور والتصديق والذكي لا يتعدى عنه الحق ويحكم به العقل الغير المشرب بالوهم
 وسوان التصديق اولاد بالذات يتعلق بالموضوع والمحمول حال كون البنية الطبيعية وانما تانيا
 وبالموضوع فبالنسبة وذلك لان القضية معنوية في الاصل ان يتعلق بها التصديق حال كونها
 كلف بضرورة ان التصديق يحس كادراك المرأة عند ادراك المرء وهذا هو التحقيق الذي افادوا
 الرئيس وغيره من المحققين واليه ذهب الطبع السليم والفهم المستقيم كماله سبحانه الله اقول وبالله التوفيق
 لما كان يتعلق عنده في الجملة الموضوع والمحمول حال وجوده والرابطة بينهما فلا بد ان يكون المتعلق
 في الشرطية المقدم والتالي حال وجوده والرابطة بينهما من الاتصال والانفصال واطراف الشرطية
 عنده قضية شتملة على الرابطة وقت الحكم حيث قال وكذا انتمال القضية على النسبة التي هي غير
 مستقلة بالذهنية لا ياتي في الحكم عليها مطلقا بل الحكم الاجمالي فقط وايداه بما قال الشيخ في الشفاء
 وسياقى في بحث الشرطيات والقضية باسم قضية غير مستقلة كسبها من الرابطة والركب من المستقل
 وغيره غير مستقل فيلزم ان يكون متعلق التصديق عنده في الشرطيات بمعنى غير مستقل فانه غير
 المقرر بل كان ما راعى الواحد الغير المستقل ولزم القول باثنين وتوطينهم ان المتعلق في المحل لا بد ان
 يكون مستقلا وفي الشرط لا يتحكم لا يفرق الوجودان الصحيح بينهما وتوطينهم ان التصديق في الشرط
 ركب من عدة تصديقات متعلقة بالاطراف فخطا ظاهر على من راجع الى ذوقه السليم
 فيه التوفيق حيث لا يوجد في الشرط الا تصديقا واحدا فدعوى الضرورة في ان المتعلق لا بد ان
 يكون مستقلا كما ترى قولكم الوجودان سليم اي يعني ان الذوق الصحيح يحكم بان المستقل لا بد ان

والمعنى الراجح من جهة الفعل فهو من جهة الاحمال لا من جهة خروج النسبة عن المعنى التفصيلي
تفريع كما ترى وان اراد الخروج من جهة القوة فبقية ان الخروج في التفصيل من جهة الفعل لا
يقضي الخروج عنه من جهة القوة وعدم انتقاله من تلك الجهة ولو انقضى بناء على ان المركب
المتصل وغيره فلا يقدح في انتقاله وتعلقه من جهة الفعل لانه بالفعل بسيط لا تركيب فيه فان
بالنسبة انما هو بالعرض بل بالموضع والمحمول كذلك اذ لا يتعلق بالذات من الملاحظة بالذات وقد وردت
ما ذكرت انما ان الملاحظة بالذات الى المعنى الاجزاء وعنه اليها بالعرض هذا بالنظر الى الاجزاء بمشيطة
التفصيلية ولو كان معنى السباط التمهيدية في طريق الاستقصال قوله فان كان لا بد ان يكون
متعلق التصديق او حاصله ان كان لا بد من كون متعلق التصديق امر متعلقا كما يفهم من عبارة
حيث قال انها من المعاني الحرفية ودعى بعض الاذكياء الضرورة فيه وقد عرفت مناحله فان دفع
احتمال تعلقه بالنسبة من حيث هي وبالمفهوم المركب من الموضوع والمحمول والنسبة لان المركب من المعنى
الحرفي وغيره معنى حرفي فبعض التمسك احتمال الاول باختيار بعض الاذكياء راعى الموضوع والمحمول
وجود الرابطة بينهما واغرض عليه الاستدلال على ان قدس سره في شرح السلم بان تعلقه بالكثير من حيث هو
كذلك كثير مع ان في القضية تصديقا واحدا وتعلقه به من حيث وحدة الاتفاقات اليه كالعقد المتعلق
بالاحمال حاصل ان التعلق لا يخرج اما ان يكون تعلقا بالكثير من حيث هو كثير فيكون المتعلق كثيرا او شي
الواحد الذي هو التصديق بهما لا يخرج ان يكون متعلقا بالانوار والكثرة كما قرر عندهم من حيث
قيام العرض الواحد بجليين وانما ان يكون متعلقا من حيث وحدة الاتفاقات فرجع القول الى
الاحمال وهو ما رب عنه وثقال بعد ذلك ان شهادة العقل حاكمه بعدم تعلقه بما هو خارج عن القضية
وغير كونه كادراك المراتب ثمانية ماسمها جنود شياطين الوهم ومع تمامها لا يكون شي من المراتب
المسماة بالسموات حقيقة الحق المسمى بالسموات المسمى بالسموات المسمى بالسموات المسمى بالسموات

لا يكون خارجاً عن مفهوم القضية ودلوها فان عند سماعنا زيد قائم لا تقبل امر آخر سوى النوم
المحمول وثبوت له الذي هو معنى رابطي فاندفعت الاحتمالات الاربعة الاخرى لان النسبة التي تلاحظ
في الاستقلال والاجال باي معنى اخذ خارج عن مفهوم القضية ودلوها فلا جرم ان يكونا متعلقين
قال بعض الاذكياء في حاشيته على الرسالة القطيعة ومن قال ان متعلق التصديق الاجمالي يفصل
العقل عن الموضوع والمحمول فقد اخطا لان المركب من المعنى الحر في وغيره معنى حر في انتهى وقال في حاشيته
على تلك الحاشية بعكس تقول هذا الامر الاجمالي ليس كباي فعل بل بسيط بالفعل مركباً بالقوة فلا يلزم
استقلاله بالمفهوم فتقول هذا لا يعني من الحق شيئاً ان النسبة كذا الموضوع وكذا المحمول لان كانت من الاجزاء
النسبية لهذا الامر الاجمالي فعدم استقلاله وصحة تعللها عليه اذ الجواز الذي يتخرج منه محمول عليه وان
كانت تلك الاشياء خارجة عنه لم تعلق التصديق بها هو خارج عن معنى القضية والفروقة يحكم بخلافه
بمعنى كثير يتعلق التصديق بالمعنى التفصيلي كما لا يخفى وجوب خروج النسبة عنه فوجب خروجها عن المعنى
الاجمالي ايضا فانه انتهى اقول فاما تحت الشق الثاني ونعلم بالرجوع الى وجدنا ان في الحكم الاجمالي
يحصل المعنى الاجمالي اولاً بلا حصول نسبة وموضوع ومحمول بالفعل بل بالقوة ولما كان الموضوع وكذا الموضوع
بالفعل ما هو بعد التفصيل وبالعوض يعلم ايضا بمرحصول هذا المعنى الاجمالي قد يتلوا التصديق ولا
ينط الى امر اخر ولا شك في ان هذا المعنى الاجمالي خارج عن معنى القضية لانه بسيط بالفعل ومركب بالقوة
فلما جاز تعلق التصديق في الحكم الاجمالي ما هو خارج عن مفهوم القضية فلم لا يجوز تعلقه في تفصيله
الاجمالي الحاصل بالذات والملاحظة تلك بعد حصول التفصيل فقوله مع ان كثيراً ما يتعلق التصديق
بالمعنى التفصيلي ان اراد به تعلقه بالذات فلانم وان اراد به تعلقه به بواسطة الامر الاجمالي فلا فيه
وقوله وجوب خروج النسبة عنه فوجب خروجها عن المعنى الاجمالي ايضا فتسليم التعلق بالمعنى
التفصيلي في حال خروج النسبة عنه عرفت فيما ذكرته سابقاً ان سلم فاني اراد به تعلقه فوجب خروجها

ولذلك نتج أن التصديق يتعلق أولا بالذات بالمحلول حال كونه مرتبطا بالموضوع لا ترى أنه لا يحصل عند
تصديقك عند قيامك إلا الاذعان بقيام زيد وكان يجرده ما اشتبهت من مرجع البحث والتدليل هو
المحلول دون الموضوع انتهى لا يخفى جوازته وخطأه ألا ان لا يخفى ان التصديق انقسم من ذلك
أو من لواحقه على الأول يلزم ان لا يكون بينه وبين فهمه لغيره التصور تغاير بالذات بل
بالاعتبار وهو حقيقة الارتباط في التصديق وعدمه في التصور كما يظهر بالتأمل العياني وعلى الثاني
يلزم ما سياتي من الشارح العلانية قدس سره واليهما هذه الحقيقة اما حقيقة تعليلية فيلزم على الغير المستقل
اللازم المستقل به الاستغناء من تعلقه بالغير المستقل وتقييده بما في العنوان فلا يخفى ان المحلول بهذا العنوان
خارج عن مفهوم الحقيقة وفي المعنونة فيلزم اما تعلقه بالغير المستقل او الزعم العلانية قدس سره
على الفاضل الذي مع انه ليس كما في جميع القضايا كما يظهر بالرجوع الى المثال فاقابل وما يحكم به
الذين انقاصوا به حصول الموضوع والمحلول بانفسها في الذهن لا يحصل التصديق الا بعد حصول النسبة
فيه وحصولها بعد حصولها لا يتوقف على حصول امر اخر النسبة والنسبة الاولى بالتعلق بها اذا ما ترتب
حصوله عليه أو يلحق بالتعلق به كالمعنى الاجمالي في الحكم الاجمالي ودعوى الضرورة في استقلاله بالتعلق
وعدم خروج المتعلق عن مفهوم الحقيقة عند غير ثباته فالحق ان المتعلق في الحكم الاجمالي المعنى الاجمالي
وفي التقييد النسبة من حيث هي بالذات اذا ما ترتب حصول التصديق عليه أو بان يقال هو المتعلق
بالذات بحكم القول بالمتعلق في كل منهما با ترتب عليه فظهر امر النسبة باندفاعها وما قال بعض لا ذكيا
الا ترى عند تصديقك بقضية زيد قائم مثلا يحصل لك الاذعان بان زيد قائم في الواقع
الاذعان بوقوع النسبة في الواقع بل يحصل لك ثانيا كيف والحقيقة من الامور الانترائية وكثيرا يحصل
التصديق بقضية قبل وقوع النسبة التي هي فيها كما يشهد به الوجدان انتهى فانه في الحقيقة وبما في
الاجمالي فسمم ولا مضاهاة حقيقة فاعلم وتذكر قوله لاكن يتفسر القسم من ابطال الذنب الثاني لهذا

انما الذي يفيض الزكيا فاصلة ان التصديق ان كان عبارة عن الكيفية للمادكية فالمتعلق ما هو
 المدرك والمعلوم وهو ما المجموع على راي او النسبة من حيث هي رابطة على راي آخر وان كان
 عبارة عن الكيفية الاو عانية التي هي من لواحق الادراك فالمتعلق ما لها علاقة وخصوصية له والاعتماد
 الى القيم من العلاقة بالذات انما هي بالنسبة الرابطة في المتعلق بالذات لا غير ان قيل حقيقة القضية
 عند السيد الزايد الكيفية الاو عانية كما هو المشرع في كتبه فلو كان المتعلق عبارة عن العلاقة
 فيها الشارح للعلاقة قدس سره ويطابق حمل حقيقة اسم المفعول المشتق من لفظ التصديق
 فيلزم ان الحق الى السيد به لان مطابقة النسبة الرابطة من حيث هي لك الحمل غير مقبول لانهما غير
 مستقر ولا بد في المطابقة للحمل من الاستقلال ولو كانت متعلقة بعد انحطاطها بالاستقلال يلزم
 ان يكون المتعلق خارجا عن القضية والشارح للعلاقة قدس سره او البديهة بطلانه ولو كان
 المجموع فهو ايضا غير مستقل لا يصلح للتعليق بهذا فلا بد ان يكون المتعلق بهذا هو الموضوع والحمل
 المستقلين حال كون النسبة رابطة فما قال الشارح للعلاقة قدس سره وكون المتعلق بهذا امر مستقلا
 ليس ضروريا ولا مبرضا عليه كيف يستقيم قيل ان تفسير العلاقة بيطابق حمل اه تفسير بالانتر المرب عليها
 يعني ان المتعلق علاقة اثر المرب بعد حصولها كون المتعلق مطابقا لحمل المشتق من التصديق الى
 ان حين المتعلق لا يخطئ المراد من ان بالعلقت بصدق والظ ان تلك العلاقة بالذات انما هي بالنسبة
 لانها حصلت بعد حصولها كما عرفتها بقا فاحفظ ولا تكن من الغافلين **قوله** اعلم انه وان كان عبارة
 المراد يمكن حمل بده العبارة على جميع الاحتمالات التي سبق في متعلق التصديق او يجوز اطلاق الخبر
 على الكل كما في مفهوم الركب والتسلسل بالفتح على التسلسل الكسري في الموضوع والحمل التسلسلي بالانحاء
 واطلاق الشيء على ما كان في النسبة حال انحطاط استقلالها وحدها بالنسبة بما هي نسبة ظاهرة لكن الشارح للعلاقة
 قدس سره جئنا لان المصريح بصدد المنع من المتعلق بها فبعد العبارة مع ملاحظة انه لا يمكن طلبها

كلمة افاده الاستاذ العلامة علي حاشية حيث قال وان كان نفس هذه العبارة تحمل عليها
على الهيئة الربطية مثل احتمالها كغيرها لكن بانص المص على عدم تتعلقها بالعبارة السابقة
لشراح العلامة قدس سره اياها عن احتمال حمل هذه العبارة فزاده قدس سره ان هذه العبارة
مع ملاحظة السابقة لا تحملها بخلاف البواقي قدس سره انتهى وحملها على المعنى الجامع كما سيظهر لقول
والحل الباعث على عدم حمل هذه العبارة عليها ان الهيئة التركيبية والنسبة تتحدان بالذات فيكون
انما هو لا اعتبار كما عسى ان يكون في بعض حاشية العروة في تحقيق الرسالة القطعية فظاهر
الهيئة التركيبية هو هذا النسبة والمضاف ما هو مفاد لا بد ان يكون مغاير الى في الجملة حتى تصح الاضافة
فلو كان المراد من هذا النسبة الاختصاص للمعنى لزوم الاضافة الى نفسه قوله خير من تفصيل سبيل البتة
في الذكر وغيره في الموضع على خلاف القياس كل ثلاثة والاربعة قوله لكن يفهم من الحاشية ان قوله
وعبارتها كذلك اختلف في تعليق الحكم اي لا يتبع اما الوقوع الذي هو جزء الحقيقة او الحقيقة نفسها
المشهور هو الاول والتحقيق هو الثاني وهو مختار بغير ما قبله مادام انفاضل المجموع والجوهر قد اقل حتى
يعبر ذقيا لك فانه دقيق انتهى قال السيد السابق في كتابه السمعاني لا فرق بين موضع البين قد قرع
سمك التصور والتصديق لانه من ادراك محتضان بحسب الحقيقة لا بحسب المتعلق فقط لانه
لا يتعلق الا بحدود الهيئة التركيبية كعلوم هو هو والتصوير يتعلق بكاشي او الهيئة فانه دخل في متعلق
بحيث يوجد الموضوع متعلق بالمجمل وان التصور حصول نفس الشيء وان التصديق كون شيء شئ
في موضع اخر حيث قسم الحمل الى الحمل بالاستقراق والحمل بالمواطاة قلنا والاخير وهو مفاد
الهيئة التركيبية الحقيقة كحالات التباين بين مجموعين انهما لا يوافق العقل بحسب آخر من انما يوجد
انما بالذات او بالعرض وفي موضع اخر فاذن حقيقة مطلق الحمل لا كما هو الوجود الم
من ان يكون بالذات او بالعرض وهو مقتضا الهيئة التركيبية

الركبية فلا بد من ان يخلص من هذه الكلمات ان المتعلق عند مطلق الاتحاد والذي هو سائر المحل في مرتبة
 الحكيم عنه وهو معلوم هو هو واما حالي فيفصل العقل في مرتبة الحكاية الى موضوع ومحمول ونسبة وتعلق
 من عبارة في الشرح صريح على ذلك حيث قال حتى يرجع الحكم على البيان مثلا بالقرينة او طلب الحجة
 الى البيان فيكون في مرتبة الحقيقة في الواقع فكل العلم الحق واثق لذلك وما في الحقيقة فلا يخفى عن موضوع
 حيث قال والتحقيق هو الثاني في القضية نفسها وانما هي نفس القضية في الحقيقة في رتبة الحكاية لا الاتحاد
 في رتبة الحكم عنه فاذا علمت ذلك المصداق واداه بخلافه والبيئة الركبية فمن قال في رتبة المجموع حيث الكثرة
 وبمعنى القضية فقد اخطأ بقوله فالأقرب الاجمال بالمعنيين الا ان قول بل الأقرب الاجمال بمعنى
 التفصيل لا التحليل بالنظر في ظاهر قوله ارجا كما يفصل العقل الى كذا وكذا قوله يشير الى ان القضايا
 اجماعية لم يفصل القضية بتفصيل المطلقا او يكون اللام لا تستغرق قوله ثم كان الظاهر انه لا يتفصل
 القضية الا كثر اجزاء فاذا وجدت تمت وكلت فلا يتوقف حصولها على شيء آخر قطعه انه لا بد في
 كل قضية من ثلثة اجزاء لا يزيد ولا ينقص قوله في ثلثة اجزاء هي حكاية اياها الى ان لا بد من الوجود لعدم
 ولا يخل في مرتبة الحكاية في البيئة الركبية وسكان الاشتغال على الرابطة في مرتبة الحكاية هو
 انما التفاوت فيها يعني ان التفاوت فيما ليس بالحكاية اصلا لا بعدم اشتغال العقدة البلي السطحي على
 الوجود والعدم الرابطين في البيئة الركبية والركب عليها كما توهم البعض لا باشتغال الطرفين
 الموضوع والمحمول من الركب على الوجود والعدم الرابطين في البيئة الركبية كما توهم البعض لا باشتغال الطرفين
 الاول حيث تبين البيئة البليطة من الحق والوجود بالكل والبيئة الركبية الموجودة بالجزء قال الشيخ في
 الاول من المتعالي لا يثبت من النص الخامس برهان انتفاء بعد كلام طويل فيقول العلم الاول الوجود بالجزء
 يعني بالوجود ثلثا والوجود بالكل يعني الوجود على الإطلاق والوجود ثلثا ما هو اما جبريا او عرضيا
 بعد عرضيا انه جزم بقول العلم الاول عن الوجود على الإطلاق الشيء المطلق في نفسه هو وجوده في كل

موجود لا موجود فهذا ما بحث عنه وجود نفس الموضوع واما هل التثنية كذا وهل الال كذا فاما بحث
 وجود عارض ولا حتى فهذا هو الموجود شيئا لا شي وكلام الشيخ ايضا في منطق كتاب النجاة حيث قال فصل
 مطلب بل تعريف بالايجاب والسلب وبالجملة التصديق وهو ما مطلب بل مطلقا كقولنا بل الال موجود
 وهل الال موجود واما تعريف بهذا المطلب حال الشيء في الوجود المطلق والعدم المطلق واما مطلب بل تعديلا
 كقولنا بل الساقط البشري بل الجسم محدث فاما تعريف بل الشيء بوجوده على حال او ليس انتهى واما كما وقع
 من الفاضل المعاصر للمحقق الكرواني او عدم احتمال احدهما البسيط بل كما ان المركب يشمل على الال بل في درجة
 الحكاية كذا البسيط ايضا يشمل عليه في هذه المرتبة وكما ان البسيط ليس يتضمن احدهما بل عليه فكذا المركب ايضا
 واما التفاوت في درجة الحكاية عند احتمال البسيط المركب على الوجود والعدم الالبيين الال البسيط لا يتصور
 بسيطه بل غير متباعد كما **قوله** بالاشراك ايضا في كلامه لا لا يميل على الاشراك والافضل حقيقة
 في الاول والحال في الثاني والوجود والعلامة لا تحقق في المتبادل **قوله** احدهما البنية للغير المستقلة كالحكاية لا يتجلى
 في خلاف الال ليس الا عند رتبة منطقية في الهيئة المحيطة واما البنية المحكية الاتحادية التي هي حجة العقود
 في الال ليس البسيط الموجود والراي يقع بحسب اصطلاح الصانع على المحسوس بالاشراك اللفظ احدهما بالقابل
 الوجود المحمول في وجود الشيء في نفسه هو البنية في الهيئة المحيطة واما البنية المحكية وحده وجود شيء شيئا
 بهما من الحقيقة النوعية الوجود المحمول اي تحقق الشيء في نفسه الذي احده وجوده الال المطلق والاخر
 هو احد اعتباري وجود شيء الذي هو من الحقائق الناقصة في نفسه وليس معناه الال تحقق شيء في نفسه
 بل ان يكون محل ونقطة شيء حاضر عندك او غير ذلك وهذا الشيء غير الوجود الال الذي هو
 تحقق الشيء شيئا فان كان طبع هذا الوجود الال ان يباين تحقق الشيء في نفسه بالذات لا بالاعتبار
 كما يقع في العمليات البسيطة حتى يكون البياض موجود في الجسم عند الال البسيط بل احدهما اعتبارية
 فلا يصلح ان يكون ذلك الاعتباري لحاظ العقل لخط من حيث هو تحقق الشيء في نفسه وتيقده

بسيط يقال البياض موجودا والوجود رابطي الذي هو احد رابطتين البياض الربط من العهود
 قطع طباع نفس مفهومه ان لا ينفيد تحقق الشيء في نفسه انتهى بمصطلح وقال في الحاشية المنتهية التي وقعت في مقام
 الفرق بين العقد البسيط والركب قبيل هذا المقام اذ انبجس الوجود الى شي ما فان اقترنت نسبتا بجموع
 الى شيء آخر هو موضوع العقد او محموله فذلك الوجود وجود رابط والكان هو الوجود المحمول انتهى
 لا يتجلى على التدرج انه يظهر من الكلام الاول ان البياض بين الوجود والربط باللفظ الاول وبين الوجود والحصول
 مباينة بالذات حيث لا يتصور ان يكون الوجود المحمول وجودا رابطيا باعتبار اخذ ونظر من الكلام
 الثاني ان البياض ليست بالذات بل بما واحد وفقا لتفاوت شيئا بالاعتبار في اعتبار نسبة المجموع وعدم
 اعتبار فيكون الاول والاخر متساويين في عدم المباينة بالذات فبين الكلامين توافقه وتناقض ففعل
 غرض ان الوجود ما دام موضوعا فهو الوجود المحمول واذا كان المجموع منسوب الى شيء آخر لم يصير متعلقا
 الوجود رابطا ولا يكون باقيا على حال بل يكون مباينا له ومن هنا دريت ان الوجود رابط الذي لا يتصل
 اهل الركب عنده هو الوجود والمضاف الى شيء وقت كون المجموع مضافا الى شيء آخر حتى يكون نسبة
 بين الشئين وهو مفاد تحقق الشيء شيئا كقولنا البياض وجودا للبرسيم بالنسبة الوجود موضوعا وحده ونسبة
 كما انها مباينة لنسبة الوجود وجودا لعدم بقائها على حالها وقت نسبة المجموع تلك مباينة للنسبة التي لا بد
 منها في جملة العقود وكلامه في تنبيه بعد ذلك ايضا هو ان ذلك حيث قال اهل الركب متعلق على شئين احدهما
 بين الوجود وموضوعه وانما هو مجموعهما وموضوع العقد والثانية توجب وجود المحمول للموضوع في العقد
 الاول انتهى فانه مع ما قيل في تقديره شتمال البياض على الركب على الوجود والربط ان يكون مباينا لنسبة
 الوجود ونسبة الوجود موضوعا والنسبة الرابطة التي لا بد منها في العقود والثالثة الوجود رابط
 الذي هو نسبة الوجود ايضا ما قيل في شتمال البياض على الوجود والربط اذ هو نسبة الوجود
 موضوعا وهي تحقق فيها قائل على حاجة الى تأمل شديد **قوله** والثاني ينبغي ان الشا امره ودين ان

فيكون عبارة عن احد اعتباري الشيء الذي هو من الحقائق الناعية في نفسه وهو انه لا غير اما ان يكون
 حاله او نقاله او حاضره عنده الى غير ذلك من حيث ان موضوع حقيقة ناعية وهذا على الشق الاول المأثور
 الغير المستقل اللاحق للوجود المستقل ومن ان يكون نفس وجودات تلك الحقائق بلا حظ بهذا الاعتبار المذكور
 بان يكون التقييد والقيود خارجا وليس هذا الشق هو المعنى الاول الذي اخبره السيد الباق في موضوعه غير مستقل
 وبما هو مستقل حتى انه لو لم يلاحظ بهذا الاعتبار ولا حظ بالاعتبار الاخر وهو انه موجود بنفسه كان التقيد
 بالاعتبار وبما هو المفهوم من كلام السيد الباق الذي نقله سابقا على هذا الشق الثاني يكون وجودا مستقلا
 فخرجت خصوصية الموضوع اعتباري مستقل وهذا الشق هو المفهوم من كلمات القوم فلعلك قد عرفت من
 بهنا ان السيد الباق خالف القوم في كلا التقين فان قيل لم يرد المشرع العلامة قدس سره بهنا ولم
 يرد ما بان في قول المعنى الاول ما بالنسبة الايجابية او النسبة اللاحقة التي هي خاتمة هذا ان المشرع العلامة
 قدس سره بعد التحقيق في ان القضية ليس طرفا متضمنين النسبة في مرتبة الحكاية بل فيها نسبة واحدة وليس
 وتسلم تلك النسبة فكلان المعنى الثاني انه يقول به في مرتبة الحكاية وليس بعد تحقيق انما هي تتحقق فلا
 يابس بار الشق الاول ايضا كلام القوم وان كان مرجعا في الشق الثاني لكني حمل الشق الاول ايضا فافهم
قوله وهذا المعنى ربما يلاحظ انه يعني ان حقيقة الناعية لا تم كن مستقاة في قيامها فسادا حاجت الى
 موضوع فوجودها يكون ايضا محاجا الى ذلك الموضوع فلهذا الوجود وصفان احدهما حقيقة حيث
 يست موضوعا عن الحقيقة الناعية يقال للبيان به وجه الجسم وعارض له وحال فيه وغيره بالوجود
 والحلول الاخر حقيقة مجازية او اتيحت بها موضوعها اعني ما يحتاج الي في قيامها فيقال الجسم وجه حقيقة
 انما هي فان قلت لم لا يجوز ان انب الوجود المستقل الموضوع بان يكون الوجود المستقل حقيقة لا موضوعا
 قلت مقلد وجود الشيء لنفسه ثابتة قال **قوله** وقس عليه عدم الابطال او فيكون له ايضا معنيان
 الاول النسبة السلبية والثاني هو احد اعتباري سلب الشيء الذي هو من الحقائق الناعية في نفسه وليس

فان السلب الشئ في نفسه ولكن لا على ان يكون من اجل اوسلب به الحقائق لا حظا او متبعا بالارتباط به من
 الغير على الشئ الاول فيستقل بحق السلب المستقل وعلى الشئ الثاني سلب مستقل فقوم من جهة خصوصية المادة اعتبارا
 فيستقل وايضا قد يوصف في الموضوع فيقال اليها من سلب عن الجسم ولا يغير عنه بعدم العوض وقد يوصف بغير
 الموضوع فيقال الجسم سلب في البياض فيغير عنه بعدم الانصاف قد ذكرنا قد سلف وقيل عليه حال العدم في نفسه
 والوجود ونفقه ان الاشياء تعرف باحد قول **قوله** ولما كان الوجود المخرج وكذا العدم ليس عبارة الا عن نفس
 انتفاء الشيء لا انتفاء في حد ذاته ومغناه انتفاء زيدا في نفسه فيكون العقد سلبا لا موجبا فان وقع له
 الحق الدوا من العقد وجب للسلب قيام البحث في انتفاء السلب **قوله** وجود الاعراض الخ قال في
 الحقيقة ان كان الوجود وجودا لها هو المال على الشئ الثاني فلا عناية في محله بكونه وجودا او عرضا في نفسه وان
 كان هو المال على الشئ الاول فمعنى على السامح وجعل اللازم كانه عين المذموم انتهى وان كان الوجود هو المال الاول
 عند السيد الباقر حيث اظهر من بعض حواشيه انه في خيال ان الشئ مشترك في ذلك وان كان هذا على تقدير انما
 يعني على السامح اطلاق الاسم على الحال ما سيكون كما سبق في الاشارة اليه **قوله** فالحكم في البليات
 البسيطة في ترتيب اللف فقوله فالحكم في البليات البسيطة تفريع على قوله الوجود عبارة له وقوله
 والحكم في البليات المركبة على قوله وجود الاعراض اه ووجه التفرع **قوله** فقد ظهر الفرق اه تفرع على التفرع
 الثاني السابق وتعلم ان انط من كلام القائلين بل المولف انهم لا يفرقون بينا في رتبة الحكم عند فكما يتلوه
 في رتبة الحكاية على الوجود والارباب في ذلك يتلوه في رتبة الحكم عند عليه بالمتن الثاني وانما سراج العلامة قد
 سراج التفرع بذلك في شرح الديباجة حيث حقق المولف فالتسارع والعلامة قد مر به جري سراجا
 جري في التحقيق عند التفرع من التفرع ومن التفرع ومن التفرع ومن التفرع ومن التفرع ومن التفرع ومن التفرع ومن التفرع
قوله وعليه التسمية اه تقديم الطرف للحصر يعني ليس سراج التسمية باعتبار الحكاية على التفرع
 النفس كما وقع من السيد الباقر على الاحتمال وعدمه كما وقع من صدر الدين التراز ولما لم يكن عند القائلين الجمل

